الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها من منظور القانون الدولي

The Russian-Ukrainian war and its repercussions from the perspective of international law

د/ جمال فورار العيدي

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس(الجزائر)

l.fourar@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/23 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يتناول البحث الحرب الروسية الأوكرانية بوصفها أزمة دولية لها تبعاتها الخطيرة على العالم بأسره، بعدما تواترت الأحداث بين مد وجزر وتوالت التصعيدات حد اجتياح روسيا الأراضي الأوكرانية لتضع حدا للاستفزاز الغربي الذي طالما أرقها اقترابه من تخومها.*

حيث يتناول البحث تقديم صورة بانورامية للحرب الروسية الأوكرانية متتبعا إياها منذ إرهاصاتها الأولى ليبين أسباب الأزمة وأهم محطاتها وتطوراتها والسيناريوهات المحتملة لنهاية الحرب التي ستحدد ملامح المرحلة القادمة.

ويستعرض البحث أيضا المسؤولية الدولية لروسيا الناشئة عن اجتياحها لأوكرانيا، حيث يتطرق لانتهاكات روسيا للقانون الدولي الإنساني، ثم يبحث لاحقا قراري محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

الكلمات المفتاحية: *الحرب الروسية الأوكرانية؛ جذور الصراع؛ سيناريوهات الحرب؛ المسؤولية الدولية؛ القانون الدولي الإنساني؛*

ABSTRACT: *The research deals with the Russian-Ukrainian war as an international crisis with serious repercussions for the entire world, after the events took place between ebbs and flows and escalations continued until Russia invaded the Ukrainian lands to put an end to the Western provocation, which has long worried about its approach to its borders.*

Where the research deals with presenting a panoramic picture of the Russian-Ukrainian war, following it since its first precursors, to show the causes of the crisis, its most important stations, its developments, and the possible scenarios for the end of the war that will determine the features of the next stage.

The research also reviews Russia's international responsibility arising from its invasion of Ukraine, as it deals with Russia's violations of international humanitarian law, and then discusses later the decisions of the International Court of Justice and the International Criminal Court.

key words: *The Russian-Ukrainian war, the roots of the conflict, war scenarios, international responsibility, international humanitarian law*

مقدمة:

شنت القوات الروسية هجومًا عسكريًا على أوكرانيا في 24 فبراير 2022 منهية الجهود الدبلوماسية لحل خلافات ما بعد الحرب الباردة بين أعضاء الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) وروسيا، القوة العظمى التي تم بناؤها من بقايا الاتحاد السوفياتي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية). ووسط الزيادة السريعة في عدد الضحايا العسكريين والمدنيين، وحاجة العائلات التي تتأثر بمرور الوقت إلى المساعدة الإنسانية، وتدمير البنية التحتية والخدمات الصحية الحيوية، فإن أهمية القانون الدولي وكذلك حمايته والعقوبات تأتي في الوقت المناسب. ولفهم نطاق انتهاكات روسيا بشكل كامل، من الضروري مراجعة العناصر الأساسية للقانون الدولي الإنساني في سياق النزاع المسلح، بما في ذلك حماية المدنيين وآليات المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وتأتي المساءلة الدولية للدول والأفراد بعد حدوث انتهاك للقانون الدولي الإنساني من عدة مصادر. بينما تشرف محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، على الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والنزاعات بين الدول، فإن المحكمة الجنائية الدولية، لها اختصاص في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تندرج تحت انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

مشكلة البحث: ما هي المسائل والقضايا التي ظهرت بالتزامن مع الغزو الروسي لأوكرانيا من وجهة نظر القانون الدولي من جهة، وما مدى مشروعية الاجتياح الروسي لأوكرانيا والمسؤولية الدولية الروسية المترتبة على ذلك من جهة أخرى؟ وهل يعد الهجوم الروسي على أوكرانيا عدوانا يهدد السلم والأمن الدوليين؟ أم هو دفاع شرعي عن النفس؟

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان دور أجهزة الأمم المتحدة السياسية والقانونية في حفظ السلم والأمن الدوليين، والرد على مزاعم الدولتين (روسيا وأوكرانيا).

منهج البحث: إنّ بحثنا هذا ومن خلال استقراء الأحداث وتحليل تفاصيلها يتطلب منا إتباع منهج وصفي وتحليلي وفق مبادئ القانون الدولي العام، وذلك من أجل الوقوف على مدى مشروعية هذه الحرب وفق منظور كلّ طرف في هذه الأزمة، ومن ثم بيان دور مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل والمحكمة الجنائية في الرد على الإشكالات المطروحة من الدولتين.

خطة البحث:

- ✓ المبحث الأول :جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا وتطوراته
- ✓ المبحث الثاني: سيناريوهات الحرب الروسية الأوكرانية
- ✓ المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية في ميزان القانون الدولي
- ✓ المبحث الرابع: دور أجهزة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في حل النزاع الروسي الأوكراني

المبحث الأول: جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا وتطوراته

سنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على جذور وأسباب الصراع الروسي الأوكراني، وبعد ذلك نستعرض مراحل تطور الحرب بينهما.

المطلب الأول: جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا

في ديسمبر عام 1991، كانت أوكرانيا بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا، من بين الجمهوريات التي دقت المسمار الأخير في نعش الإتحاد السوفييتي، غير أن موسكو أرادت الاحتفاظ بنفوذها، عن طريق تأسيس رابطة الدول المستقلة (جي يو أس)، كان الكريملين يظن وقتها أنه بإمكانه السيطرة على أوكرانيا من خلال شحنات الغاز الرخيص، لكن ذلك لم يحصل، فبينما تمكنت روسيا من بناء تحالف وثيق مع بيلاروسيا، كانت عيون أوكرانيا مسلطة دائما على الغرب، هذا أزعج الكرملين، ولكنه لم يصل إلى صراع طوال فترة التسعينيات آنذاك.

كانت موسكو تبدو هادئة، لأن الغرب لم يكن يسعى لدمج أوكرانيا، كما أن الاقتصاد الروسي كان يعاني، والبلاد كانت مشغولة بالحرب في الشيشان. في عام 1997 اعترفت موسكو رسميا من خلال ما يسمى ب"العقد الكبير" بحدود أوكرانيا، بما فيها شبه جزيرة القرم، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية.

وقد شهدت موسكو وكييف أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد "فلاديمير بوتين"، ففي خريف عام 2003، بدأت روسيا بشكل مفاجئ في بناء سد في مضيق "كريتش" باتجاه جزيرة "كوسا توسلا" الأوكرانية، واعتبرت كييف ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين. وازدادت حدة الصراع، ولم يتم وضع حد له إلا بعد لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات. (الحوشي، الهجوم الروسي على أوكرانيا: هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟، 2022، الصفحات 60-61)

وأثناء الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا عام 2004 دعمت روسيا بشكل كبير المرشح المقرب منها "فيكتور يانكوفيتش Yanukovych"، إلاّ أن "الثورة البرتقالية" حالت دون فوزه، وفاز بدلا منه السياسي القريب من الغرب "فيكتور يوشتشينكو Viktor Yushchenko"[1]،وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين؛ في عامي 2006 و2009، كما قطعت أيضا إمدادات الغاز إلى أوروبا المارة عبر أوكرانيا. وفي عام 2008 حاول الرئيس الأمريكي آنذاك، "جورج دبليو بوش"، إدماج أوكرانيا

[1] - قامت الثورة البرتقالية الأوكرانية في نهاية نوفمبر 2004 واستمرت حتى جانفي 2005، اتخذت رمزا لها الوشاح البرتقالي، ومن هنا جاءت تسميتها بالثورة البرتقالية، والوشاح رمز للثورات السلمية. وهي عبارة عن سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي كان سببها عمليات التزوير في الانتخابات الرئاسية، حيث قامت المعارضة بتنظيم مظاهرات شعبية حاشدة اعتراضا على نتائج الانتخابات، مما دفع المحكمة العليا إلى الإقرار بحدوث التزوير وإلغاء نتيجة الانتخابات، وتحديد موعد لإعادتها في ديسمبر من العام 2004، حيث فازت المعارضة ووصل يوشينكو إلى السلطة.

وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو) وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري، قوبل ذلك باحتجاج بوتين وأعلنت موسكو بشكل واضح أنها لن تقبل الاستقلال التام لأوكرانيا، كما أن فرنسا وألمانيا حالتا دون تنفيذ بوش لخطته، وأثناء قمة الناتو في بوخارست تم طرح مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا، ولكن لم يتم تحديد موعد لذلك. (نائلة، 2023)

ولأن مسألة الانضمام للناتو لم تنجح بسرعة، حاولت أوكرانيا الارتباط بالغرب من خلال اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي، في صيف 2013، بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية، مارست موسكو ضغوطا اقتصادية هائلة على كييف وضيقت على الواردات إلى أوكرانيا، وعلى خلفية ذلك، جُمدت حكومة الرئيس الأسبق "يانكوفيتش"، الذي فاز بالانتخابات عام 2010، وانطلقت بسبب ذلك احتجاجات معارضة للقرار أدت لفراره إلى روسيا في فيفري 2014. (الحوشي، الهجوم الروسي على أوكرانيا: هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟، 2022، صفحة 61)

وبعد سقوط الحكومة الأوكرانية القديمة والتي كانت تُعرف بولائها لروسيا وتعتبرها روسيا حليفاً وشريكاً لها، خلفت تلك الحكومة التي تم إسقاطها بعد موجة مظاهرات عمت معظم شوارع المدن الأوكرانية، حكومة اعتبرتها روسيا موالية للغرب وحلف الناتو وتهدّد أمن روسيا في المنطقة، الأمر الذي دفع روسيا على الفور لاجتياح جزيرة القرم وضمها للأراضي الروسية في إجراء أحادي الجانب لا يعترف المجتمع الدولي إلى اليوم بمشروعيته (سميرة، 2023).

اتسمت الفترة الممتدة مابين عام 2014 و إلى ما قبل الغزو الروسي لأوكرانيا بالتوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا وبلغت ذروتها في الأشهر القليلة الماضية بعدما كثر الحديث عن مفاوضات بين حلف الناتو وأوكرانيا حول انضمام الأخيرة إلى الحلف، أعقب ذلك موجة من التهديد والوعيد الروسي بأن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما أقدمت أوكرانيا على هذه الخطوة وأنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على أمنها القومي والاستراتيجي (حوسين، 2022).

في غضون ذلك وردت العديد من التقارير الأمريكية تشير إلى أن القوات الروسية تجهز لعلمية عسكرية كبيرة تهدف من خلالها إلى السيطرة على أوكرانيا وإسقاط نظام الحكم الحالي واستبداله بحكومة موالية لها. الأوساط الحكومية الروسية سارعت إلى نفي ذلك وقالت أنه لا نية لها بغزو الأراضي الأوكرانية. بعد مضي أيام على تلك التصريحات قامت القوات الروسية بالاعتراف بجمهورية "دونيتستك ولوغانسك" الشعبيتين على أنهما دولتان مستقلتان، وتلى تلك الخطوة عملية اجتياح واسعة النطاق للأراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

بررت روسيا اجتياحها لأوكرانيا بأنه جاء في إطار حقها المشروع في الدفاع عن نفسها وعن الروس المقيمين في إقليمي "دونيستك ولوغانسك" ضد ما وصفته بالإبادة الجماعية التي ترتكبها القوات الأوكرانية النازية على حد وصفها ضد السكان الروس هناك (صديق، 2022). نفت أوكرانيا الإدعاءات الروسية

واعتبرت الغزو الروسي انتهاك لوحدة وسلامة الأراضي الأوكرانية واستقلالها السياسي وبأنه مخالف للأعراف و القوانين الدولية وفي مقدمتها منشور الأمم المتحدة. (يوسف، 2022)

المطلب الثاني: مراحل تطور الحرب الروسية الأوكرانية

مرّ مسار العمليات العسكرية منذ أواخر فبراير 2022 بثلاث مراحل مختلفة، ويدخل الآن في مفترق طرق أو منعطفٍ خطر قد يقود إلى مرحلة رابعة.

بدأت المرحلة الأولى منذ بداية الاجتياح الروسي للحدود الأوكرانية حتى أواخر مارس 2022. واتسمت هذه المرحلة بتكثيف روسيا هجماتها على كييف ومدن الشمال الأوكراني، مستهدفةً احتلال العاصمة وتغيير نظام الحكم بقيادة الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" الموالي للغرب، ومن ثم تحقيق غايتها بالحؤول دون التحاق أوكرانيا بحلف الناتو؛ لما يتضمنه ذلك من تهديدٍ (حيوي) للأمن القومي الروسي. بيد أن تعثر العمليات العسكرية الروسية حول كييف، والمقاومة الأوكرانية للتقدم الروسي مدعومةً بمساعدات أمنية غربية وأمريكية هائلة، أدى إلى تغيير الكرملين لإستراتيجيته العسكرية (Russia says it is changing its war aims in Ukranie, 2022)؛ ما أفضى إلى دخول الصراع في مرحلته التالية.

وفي المرحلة الثانية، التي بدأت أواخر مارس واستمرت إلى آخر أوت 2022، برزت أهم معالم الإستراتيجية العسكرية الروسية المعدّلة. فالقيادة الروسية، وعلى رأسها الرئيس "فلاديمير بوتين"، أخذت في التركيز على استكمال السيطرة على إقليم الدونباس شرق أوكرانيا، بمقاطعتيه "لوهانسك ودونيتسك" اللتين أعلنتا الانفصال عن أوكرانيا عام (2014) واعترفت بهما روسيا جمهوريتين مستقلتين (فبراير 2022)، وتأمين ممر أرضي في جنوب أوكرانيا يربط إقليم "الدونباس" بشبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا عام 2014. وهكذا، تخلّت روسيا عن هدف السيطرة على العاصمة الأوكرانية. وقد حققت روسيا نجاحاً كبيراً في هذه المرحلة، عن طريق سيطرتها الكاملة على مقاطعة "لوهانسك" في أواخر جويلية الماضي، وتقدمها في مقاطعة "دونيتسك" مسيطرةً على نحو 80% من مساحتها، واحتلالها أجزاء واسعة في الجنوب الأوكراني، وفرضها حصاراً بحرياً على السواحل الأوكرانية على البحر الأسود وبحر آزوف. ومن ثم، شرعت موسكو في اتخاذ تدابير عملية لإجراء استفتاء في إقليم "الدونباس" وأجزاء من جنوب أوكرانيا؛ بغرض ضمها إلى روسيا. واتسم سلوك القوات الأوكرانية في هذه المرحلة برد الفعل، ومحاولة تعطيل التقدم الروسي في مقاطعتي "خيرسون وزابوريجيا" الجنوبيتين، مع اتخاذ الاستعدادات اللازمة لشن هجومٍ مضاد طال انتظاره في الجنوب أساساً.(Conflict in Ukranie, 2022)

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة في أواخر أوت 2022 مع بدء الهجوم الأوكراني المضاد ضد القوات الروسية. ولم يقتصر الهجوم، كما أُعلن سابقاً، على الجنوب، بل أخذت القوات الأوكرانية زمام المبادرة بمهاجمة القوات الروسية في الشمال والشرق والجنوب. وحققت القوات الأوكرانية تقدماً كبيراً في الجبهات الثلاث، وأعادت السيطرة على مساحات شاسعة فيها بلغت نحو 10 آلاف كيلو متر مربع. ومن ناحية

أخرى، اضطرت القوات الروسية إلى الانسحاب إلى خطوطٍ خلفية أكثر تأميناً، واتسم سلوكها إجمالاً بالطابع الدفاعي. وكانت أولى النتائج المباشرة للهجوم الأوكراني المضاد هو انحسار القتال في جبهتي الشرق والجنوب، بعد أن أصبحت الجبهة الشمالية من الماضي؛ حيث تمكنت القوات الأوكرانية من إعادة السيطرة على مدينة "كاركيف" وما حولها، بل وكان هناك تخوف روسي من اندفاع القوات الأوكرانية نحو الحدود الدولية بين روسيا وأوكرانيا.

بيد أن أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه المرحلة هو تصميم الكرملين على الإسراع بإجراء الاستفتاء في إقليم "الدونباس"، ومقاطعتي "خيرسون وزابوريجيا" لتقرير انضمامها إلى روسيا الاتحادية، في أواخر سبتمبر 2022. وبطبيعة الحال، أسفرت الاستفتاءات في المقاطعات الأربع عن تأييد الغالبية الغالبة من السكان فيها الانضمام إلى روسيا؛ ما كان دافعاً لقرار الرئيس بوتين في 30 سبتمبر 2022 بتوقيع معاهدة لضم المناطق الأوكرانية الأربع إلى روسيا، ثم موافقة مجلس الدوما على قانون الضم، وكذلك المحكمة الدستورية العليا في روسيا. وربما باستثناء كوريا الشمالية وبيلاروسيا، لم تحظَ الاستفتاءات الروسية، ثم قرار ضم المقاطعات الأوكرانية بأي تأييد دولي، ولاسيما من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. غير أن كثيراً من الدول والمؤسسات الغربية سارعت إلى فرض عقوبات اقتصادية جديدة على موسكو من جهة، والإعلان عن زيادة مساعداتها العسكرية لكييف من ناحية أخرى(Onishie, 2022) . وقد دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة ضمّ روسيا "غير القانوني" مناطق أوكرانية بعد أن استخدمت موسكو حق النقض ضد مشروع قرار مماثل في مجلس الأمن. (الأمم المتحدة تدين الضم الروسي غير القانوني لمناطق أوكرانية، 2022)

ثم دخلت الحرب في منعطف جديد بعيد الهجوم الأوكراني على جسر "كيرتش" الوحيد الذي يربط الأراضي الروسية بشبه جزيرة القرم، في 8 أكتوبر 2022، والذي اعتبرته روسيا عملاً إرهابياً وإعلان حرب. ويُذكر أن العقيدة العسكرية لروسيا تقضي بتوظيف قدراتها العسكرية كافة، إذا تعرضت أراضيها للهجوم. ومن ثم، شنت روسيا موجة من الهجمات الصاروخية على كييف ومدن أوكرانية عدة، كانت هي الأعنف منذ الأسبوع الأول للحرب. واستهدفت الهجمات الروسية بشكل رئيسي البنية التحتية للطاقة وأجهزة أمنية ومكتب الرئيس الأوكراني نفسه(DeYoung, 2022) . وقد دانت الولايات المتحدة والدول الغربية الهجمات الروسية، وأكدت دعمها لكييف، بينما دعا "زيلينسكي" في اتصال مع المستشار الألماني "أولاف شولتس" والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" إلى "ردٍّ أوروبيّ ودوليّ قاسٍ" وإلى "زيادة الضغط" على روسيا. وبالفعل، أعلنت ألمانيا نيتها تقديم منظومات صواريخ، ويزمع الاتحاد الأوروبي إنشاء نظام دفاع جوي أوروبي.(Russian Offensive Campaign Assessment, 2022)

ولا شك أن روسيا أرادت من هذا الرد العنيف ليس الانتقام لتفجير جسر كيرتش فقط، وإنما إرسال رسائل إلى أوكرانيا وحلفائها الغربيين أيضاً؛ مؤداها أن على كييف أن تتوقف عن استهداف ما تعتبره موسكو بنية تحتية أو أهدافاً مدنية ومن ثم عدم تكرار مثل هذا التفجير، وأن على الغرب الداعم لها أن

يعلم أن روسيا جادة في التهديدات التي تطلقها وأنها لن تتردد في استخدام الوسائل كلها للدفاع عن أراضيها. (الحرب الروسية الأوكرانية إلى أين؟، البرامج البحثية للدراسات العسكرية ومستقبل الحروب، 2022)

ولا شك أن الهجمات الصاروخية الروسية، ومن قبلها تفجير جسر القرم يؤشران إلى منعطفٍ مهم في الحرب، قد يؤدي إلى مرحلة جديدة من الصراع باستخدام أسلحة أكثر فتكاً من الجانبين، خاصة أن الدول الغربية وعدت بتقديم أسلحة متطورة، وستدفع الهجمات الروسية الأخيرة الأوروبيين والولايات المتحدة إلى التسريع في إرسال الأسلحة لكييف وتدريب المزيد من الجنود الأوكرانيين. كما أن الخيار النووي الروسي، ولو باستخدام أسلحة تكتيكية، بات مطروحاً في ضوء تكرار تلميحات وتصريحات القيادات الروسية، وعلى رأسهم الرئيس بوتين، بإمكانية تطبيقه، ولاسيما في ضوء الهجوم المضاد الذي تشنه أوكرانيا على القوات الروسية، التي تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. ويشار إلى أن الأسلحة النووية التكتيكية عبارة عن رؤوس حربية نووية صغيرة، يمكن استخدامها في مسرح العمليات لتوجيه ضربة محدودة لتدمير أهداف العدو في منطقة معينة دون التسبب في تداعيات إشعاعية واسعة النطاق، ويمكن إطلاقها بواسطة صواريخ تحمل عادة رؤوساً تقليدية أو باستخدام الطائرات والسفن الحربية. وبرغم أن هذا النوع من الأسلحة لا تنطبق عليه قاعدة "توازن الرعب النووي"، فإن مكمن الخطورة أن يتطور الأمر إلى مواجهةٍ نووية شاملة بين روسيا والغرب.(Chotiner, 2022)

المبحث الثاني: سيناريوهات الحرب الروسية الأوكرانية

تبدو الحرب الروسية – الأوكرانية في ظل التطورات المختلفة العسكرية والسياسية التي شهدتها مؤخراً مفتوحة على عدد من الاحتمالات أو السيناريوهات، وهي:

المطلب الأول: استمرار الحرب:

على عكس الكثير من التوقعات التي جرى الحديث عنها سواء على مستوى المحللين والمراقبين أو حتى القادة والمسؤولين، في الأشهر الأولى للحرب من أنها ستنتهي قبل نهاية عام 2022، فإن المسار الذي أخذته المعارك على الأرض لاسيما منذ الهجوم المعاكس الذي شنته القوات الأوكرانية أواخر أوت 2022 وما تبعها من تطورات ميدانية مهمة تشير إلى أن الحرب مستمرة وربما ستطول أكثر من الزمن المتوقع وقد تأخذ عامين أو أعواماً وفقاً لبعض المراقبين(Sabbagh, 2022) ، وذلك بالنظر إلى العوامل التالية:

أولا: التصعيد المتبادل على مختلف جبهات القتال، حيث يواصل الأوكرانيون هجومهم المعاكس لاستعادة الأراضي التي سيطر عليها الروس، بينما لا يتوقع على نطاق واسع أن تتمكن القوات الأوكرانية بالفعل من استعادة تلك الأراضي كاملة، خاصة أن القوات الروسية تفوقها عدداً وعتاداً وربما الأهم هو أن لديها نفساً طويلاً للقتال وقدرات تمكنها من وقف التقدم الأوكراني، وقد تمكنت من ذلك في مناطق عدة؛ فضلاً عن إمكاناتها الصاروخية المدمرة.

ثانيا- حالة الجمود أو استبعاد التفاوض، في ظل تباعد بل وتناقض مواقف الأطراف خاصة بعد ضم روسيا للمناطق الأوكرانية الأربع، حيث يتوقع ألا تتراجع موسكو عن هذا الضم، باعتباره المكسب الرئيسي من الحرب، بينما لا يبدو – حتى الآن – أن الأوكرانيين سيقبلون التفاوض على حل سياسي دون أن تكون هذه المناطق، وربما شبه جزيرة القرم أيضاً، ضمن أجندات المباحثات، ما يعني أن المفاوضات ستبقى مجمدة ربما إلى أجل غير مسمى.

ثالثا- استمرار تدفق السلاح إلى أوكرانيا، حيث تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار أنها ستواصل تقديم المساعدة العسكرية وبالطبع الاقتصادية والإنسانية لتمكين أوكرانيا من الدفاع عن نفسها. كما تعهدت الدول الأوروبية بتقديم مزيد من المساعدات العسكرية المتطورة أيضاً، في حين أعلنت مجموعة السبع في قمتها المنعقدة في 11 أكتوبر الماضي، التزامها بتوفير "الدعم المالي والإنساني والعسكري والدبلوماسي والقانوني" لأوكرانيا والوقوف بحزم إلى جانبها مهما طال الزمن (- قادة مجموعة السبع يتعهدون "بمحاسبة" بوتين والالتزام بتوفير الدعم الذي تحتاجه كييف، 2022). وهذا مؤشر إلى أن الدول الداعمة لكييف ستواصل تقديم المساعدات مادامت القوات الأوكرانية قادرة على مواصلة القتال.

المطلب الثاني: توسيع دائرة الصراع

كانت هناك تحذيرات من توسيع دائرة الصراع منذ بداية الحرب، ولكن معظم الأطراف المعنية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية بما فيها حلف الناتو طبعاً، كانت تؤكد باستمرار أنها ليست طرفاً في الصراع وأنها حريصة على حل النزاع وليس توسيعه. لكن في المقابل قالت روسيا أكثر من مرة إن استمرار الدعم الغربي المصاحب لعقوبات هي الأقوى في تاريخها يجعل هذه الدول شريكة في الحرب؛ وقد حذر بوتين الغرب من مغبة تقديم أسلحة متطورة أو صواريخ باليستية لأوكرانيا (Putin warns over Western long-range weapons, 2022)؛ وألمح إلى احتمال لجوء بلاده إلى استخدام الأسلحة النووية.

وبغض النظر عن مدى الجدية التي يأخذ بها الغرب تهديدات بوتين، فإن هذا الاحتمال يبقى قائماً، وذلك في حال استمرار التقدم الأوكراني بدعم من الغرب، وتضييق الخيارات أمام بوتين أو حشره في الزاوية، بحيث لا يكون أمامه من خيار سوى اللجوء إلى الأسلحة النووية التكتيكية التي يأمل منها في حال استخدامها إما استسلام أوكرانيا وإما توقفها عند حدود معينة، لفتح المجال لمفاوضات من دون شروط مسبقة.

ومثل هذا التطور إذا ما وقع فسيكون له بالتأكيد عواقب وخيمة ليس على أوكرانيا فقط، وإنما على العالم أجمع، حيث ستكون سابقة منذ الحرب العالمية الثانية؛ وسيضع الولايات المتحدة أمام خيارات محددة للرد، وقد أكد المسؤولون الأمريكيون أن استخدام السلاح النووي سيكون له عواقب وخيمة (Tankersley, 2022)، وقد تقوم واشنطن وفقاً للمراقبين بتدمير القوات الروسية في أوكرانيا وإغراق

أسطول سفنها في بحر آزوف أو أسطولها في البحر الأسود؛ وهو ما لا يمكن أن تقف روسيا مكتوفة الأيدي أمامه، ومن ثم فقد تلجأ إلى أسلحة أكثر فتكاً، وهنا نكون أمام السيناريو الأسوأ على الإطلاق، الذي لا ينطوي على توسيع دائرة الصراع فقط، وإنما، ربما، يجر العالم إلى حرب عالمية ثالثة بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات ودمار. (صابر، 2022، الصفحات 93-94)

المطلب الثالث: الحل السلمي والتسوية السياسية

رغم أن المؤشرات كلها تنبئ باستمرار الحرب على الأقل في المدى المنظور، فلا يمكن استبعاد خيار أو سيناريو الحل السياسي للصراع (حداد، 2017)؛ وذلك في ظل المعطيات التالية:

أولا- صعوبة الحسم العسكري من قِبل أي طرف، خاصة إذا حافظ الغرب على نسق الدعم المتواصل لأوكرانيا عسكرياً واقتصادياً، بينما تزايدت الضغوط الداخلية على الرئيس بوتين خاصة إذا بدأ الناس يشعرون بتأثير العقوبات التي تشتد يوماً بعد يوم؛ هذا فضلاً عن الصعوبات التي تواجه عملية التجنيد والتحديات الميدانية التي تواجهها القوات الروسية؛ ومن ثم فقد يتوصل الطرفان إلى قناعة بأن مسألة الحسم العسكري غير ممكنة.

ثانيا- قلق الأطراف المنخرطة بشكل غير مباشر في الصراع ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا من توسيع دائرة الصراع، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر حرب إقليمية شاملة أو حتى عالمية وهو ما لا تريده الأطراف كلها، لأنه سيكون كارثياً على الجميع. ومن ثم لا يستبعد أن تحاول بعض الأطراف ولاسيما الولايات المتحدة من ممارسة بعض الضغوط على الأوكرانيين لتقديم تنازلات في حدود معينة مقابل تقديم روسيا تنازلات موازية لفتح المجال أمام حل سلمي للصراع.

ثالثا- حرص المجتمع الدولي على عدم التصعيد والرغبة في إنهاء الحرب لفتح المجال أمام الحلول السلمية؛ وفي هذا السياق هناك جهود متواصلة من قِبل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية من أجل حل النزاع عبر الحوار، وهي تلقى دعماً أمريكياً وأوروبياً ومن بينها جهود الوساطة الإماراتية والتركية. (الحرب الروسية الأوكرانية إلى أين؟، 2022)

المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية في ميزان القانون الدولي

سوف نحاول أن نتطرق في هذا المبحث لتكييف الغزو الروسي لأوكرانيا هل يشكل جريمة عدوان أم يعتبر دفاعا عن النفس، ثم نبحث المسؤولية الدولية الناجمة عن اجتياح الجيش الروسي لأوكرانيا، وبعد ذلك نسلط الضوء على انتهاكات روسيا للقانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول: الغزو الروسي واستخدام القوة ضد أوكرانيا بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي

إن استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة ضد سلامة ووحدة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي محظور حسب الفقرة الرابعة – المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إذ تنص الفقرة 4 من

المادة 2 على ما يلي :" يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة»" الاستثناء الوحيد الذي يسمح للدول باستخدام القوة العسكرية هو المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح للدول باستخدام القوة ضمن إطار الدفاع المشروع إلى أن يتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة الإجراءات اللازمة لإعادة الأمن والاستقرار. (حسين، 2022، صفحة 249).

قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا هو عملية غزو منظم ومعلنة ولا تأتي ضمن نطاق الدفاع المشروع عن النفس، كون روسيا الطرف الذي بدأ الهجوم وتصرفها مخالف وناقض لقرارات القانون الدولي. إن مبدأ سيادة الدول واستقلال أراضيها وحظر استخدام القوة هي قواعد ذات طابع عرفي لا يجوز تخطيها أو انتهاكها في أي حال من الأحوال. صلاحيات مجلس الأمن والأمم المتحدة في الرد على الغزو الروسي لأوكرانيا تنحصر ضمن فرض عقوبات اقتصادية أو استخدام القوة العسكرية إذا ما صدر عن مجلس الأمن قرار تحت البند السابع يفيد بأن التصرف الروسي يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا لا يمكن أن يحدث لأن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن وستستخدم حق الفيتو ضد أي قرار يصدر بهذا الشأن. لذلك باب العقوبات الاقتصادية والتحركات خارج إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي الأدوات الوحيدة المتبقية بيد الغرب و المجتمع الدولي للرد على الغزو الروسي لأوكرانيا.

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية لروسيا الناشئة عن اجتياحها أوكرانيا

لكي يترتب على دولة مسؤولية دولية يجب أن تقوم بانتهاك تعهد وفق القانون الدولي، يأتي الانتهاك في إطار ارتكاب فعل مخالف للقانون أو امتناع عن أداء واجب وتعهد قانوني (إهمال)، كما يجب أن تتحقق إمكانية نسب الفعل غير المشروع للدولة حتى تنشأ المسؤولية الدولية.

القوات العسكرية الروسية قامت باجتياح أوكرانيا بأوامر مباشرة من الحكومة الروسية، والاجتياح يعتبر مخالفاً لتعهد روسيا بموجب الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضي واستقلال الدول الأخرى. انتهاك روسيا لهذا الالتزام يرتب عليها مسؤولية دولية. تتمثل المسؤولية الروسية بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث الاجتياح وإذا تعذر ذلك يجب عليها أن تقوم بجبر الضرر الذي لحق بأوكرانيا حكومة وشعباً مادياً ومعنوياً. يطرح قانون المسؤولية الدولية 2001 أيضاً التزاماً على الدولة الثالثة يتمثل بما جاء في المادة 41 من مسودة قانون المسؤولية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا الصادرة عن لجنة القانون الدولي في عام 2001، فإن للدول الحق بأن تتعاون فيما بينها لوضع حد، بالوسائل المشروعة، لأي إخلال خطير ، ولا تعترف أي دولة بشرعية هذا الوضع الناجم عن الإخلال الخطير ولا تقدم أي عون للمساعدة في الحفاظ على ذلك الوضع. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون فيما بينه لوضع حد للاجتياح الروسي لأوكرانيا وأن لا يعترف بالوضع الحالي من احتلال روسيا للمدن الأوكرانية وأن لا يقدم أي مساعدة أو دعم للقوات والحكومة الروسية تساعدها بالاستمرار بعملياتها العسكرية في أوكرانيا.

المطلب الثالث: انتهاكات روسيا للقانون الدولي الإنساني

بحسب التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة والمنظمات الحقوقية الدولية، فقد تعرّض القانون الدولي الإنساني لانتهاكات في اتفاقيتي لاهاي وجنيف من قبل روسيا، حيث قامت القوات الروسية بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في "ماريوبول" (في انتهاك للمواد 38 و39 و55 و71 من اتفاقية جنيف الرابعة). وعرقلة عمليات إجلاء المدنيين بهجمات على الممرات الإنسانية (في انتهاك للمادة 17 من اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك المادة 49 إذا كان النقل القسري يصل حد الترحيل)، واستهداف المدنيين والأعيان المدنية (انتهاك المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول)، والهجمات العشوائية (خرق للمادة 51 الفقرة 5 من البروتوكول الإضافي الأول)، واستخدام الأسلحة المحظورة (خرق المادة 35 فقرة 2 من الابروتوكول الإضافي الأول) (اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أوت 1949، وأيضا البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977).

ومع ذلك، فقد ارتكبت روسيا عددا من الجرائم الأخرى منها: مهاجمة البنية التحتية النووية والاستيلاء عليها "محطة تشيرنوبيل" للطاقة النووية، ومحطة الطاقة النووية "زابوريزهزهيا"، وهو ما يشكل انتهاكا مباشرا للمادة 56 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والمعنية بحماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة. (الشافي، 2022)

بالإضافة إلى ذلك كانت روسيا تقصف المدنيين باستخدام أسلحة محظورة بموجب اتفاقيات جنيف، ففي 2 مارس 2022 قصفت القوات الروسية كاتدرائية "دورميتيون" في خاركيف حيث كان هناك مدنيون في ذلك الوقت، بعد هذا الهجوم الروسي تعرضت الكاتدرائية – أقدم كنيسة أرثوذكسية في خاركيف – لأضرار بالغة. تندرج جريمة الحرب هذه تحت المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمعنية بوضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم، والمادة 53 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والمعنية بحماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة. (الطنيجي، 2022، الصفحات 145-146)

كما أن مهاجمة القوات الروسية للمؤسسات الطبية في أوكرانيا بالصواريخ ومنها على سبيل الذكر مستشفى "أخماتديت" في كييف يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.. حيث يتم انتهاك المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على أنه: ((لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات)). كما يتمتع العاملون الطبيون والعاملون في نقل الجرحى والمرضى المدنيين والبحث عنهم ومعالجتهم وكذلك المعدات الصحية المستخدمة في نقل المرضى أو الجرحى، بنفس الحقوق (المواد 20-22 من الاتفاقية). (الطنيجي، 2022، صفحة 146).

المبحث الرابع: دور أجهزة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في حل النزاع الروسي الأوكراني

سنحاول في هذا المبحث استعراض دور أجهزة منظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية) في حل النزاع الروسي الأوكراني، ثم ننتقل للحديث عن مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس بوتين.

المطلب الأول: فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار يدين روسيا ويحفظ السلم والأمن الدوليين في الأزمة الأوكرانية

يتمتع مجلس الأمن بمكانة متميزة من بين أجهزة الأمم المتحدة، نظرا لاضطلاعه بالوظيفة الأساسية التي من أجلها أنشئت المنظمة الدولية، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن دورا متدرجا لحل المنازعات الدولية، يبدأ بمجرد دعوة الأطراف المتنازعة إلى حل خلافاتهم بالطرق السلمية دون تحديد (المادة 33) ثم تمتد صلاحياته إلى إمكانية فحص أي نزاع دولي قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا، كي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر (المادة 34) ويمارس المجلس اختصاصاته المتعلقة بهذا المجال من خلال ما يصدره من توصيات وقرارات إعمالا لأحكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق. (هنداوي، 1994)

فقد خول الفصل السابع من الميثاق مجلس الأمن النظر في المنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين أو تعرضهما للخطر. ونصت المادة 34 من الفصل السادس من الميثاق بأن: "لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين". (الحوشي، الإشكالات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، 2022، صفحة 17)

وفي هذا الإطار، فقد عقد مجلس الأمن عدة اجتماعات بشأن الوضع في أوكرانيا، حيث لجأت أوكرانيا لمجلس الأمن لمواجهة العدوان الروسي على أراضيها، لكن وكما كان متوقعا، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو)، وبالتالي لم يعتمد أي قرار يدين روسيا أو يخضعها لعقوبات عسكرية.

المطلب الثاني: دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين في الأزمة الأوكرانية

فيما يتعلق باختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد نصت المادة 14 من الميثاق بأنه: "مع مراعاة أحكام المادة 12، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكون منشؤه تسوية سلمية كلما رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها".

والمادة 12 التي تحدث عنها الميثاق تعتبر قيدا على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ممارستها لاختصاصاتها بالتوصية باتخاذ التدابير المشار إليها؛ حيث نص الميثاق في المادة 12 على أنه عندما يباشر مجلس الأمن الوظائف التي رُسمت في الميثاق فيما يتعلق بنزاع أو موقف ما، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف، إلا إذا طلب منها ذلك مجلس الأمن، ولكن في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين وعدم تمكن مجلس الأمن من التصويت بسبب الفيتو، فإنه يجوز للجمعية العامة، عملا بقرارها رقم 377 (د-5) المؤرخ في 3 نوفمبر 1950 أن تعقد دورة استثنائية طارئة خلال 24 ساعة، إذا بدا أن هناك تهديدا للسلام أو خرقا للسلام، أو أن هناك عملا من أعمال العدوان، ولم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم، حيث يمكنها أن تنظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين. (الحوشي، الهجوم الروسي على أوكرانيا: هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟، 2022، صفحة 73)

وفي 2 مارس 2022 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة استثنائية طارئة، لاتخاذ موقف، سواء دعما لسيادة أوكرانيا وديمقراطيتها، أو تأييدا لروسيا في غزوها لهذا البلد، وقد كان اجتماعا غير مسبوق، حيث لم نشهد مثيله منذ 40 سنة، حيث تبنت فيه الجمعية العامة قرارا يستنكر بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا ويطالب موسكو بالتوقف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا وبأن تسحب على نحو فوري وكامل وغير مشروط جميع قواتها العسكرية، ويؤكد التمسك بسيادة واستقلال ووحدة أراضي أوكرانيا بما فيها مياهها الإقليمية. (الحوشي، الإشكالات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، 2022، صفحة 30)

وجرى تبني القرار بالأغلبية، فمن أصل 193 دولة صوتت 141 دولة لصالح القرار، فيما عارضته 5 دول هي: روسيا وبيلاروسيا وكوريا الشمالية وإريتريا وسوريا، وامتنعت 35 دولة عن التصويت من بينها الصين.

ونشير في الأخير إلى أن قرارات الجمعية العامة تبقى غير ملزمة، لكنها ترتدي طابعا رمزيا سياسيا بحسب عدد الدول التي تتبناها.

المطلب الثالث: قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الغزو الروسي

أصدرت محكمة العدل الدولية في 16 مارس 2022 قراراً تطالب فيه القوات الروسية بتعليق عملياتها العسكرية فوراً في أوكرانيا. بداية يجب أن نعلم أن أساس طرح الدعاوى أمام محكمة العدل الدولية ووفقاً للمادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي هو رضا الأطراف أو القبول باختصاص المحكمة ضمن اتفاقية ومعاهدة مسبقة. محكمة العدل الدولية بتت في موضوع صلاحيتها وتم قبول الاختصاص القضائي للنظر في شكوى أوكرانيا ضد روسيا، الأساس الذي استندت عليه المحكمة هو اتفاقية منع

جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 وبالتحديد المادة التاسعة التي تعطي الحق للمحكمة النظر بشكوى أحد أطراف المعاهدة (روسيا و أوكرانيا كلاهما طرف في المعاهدة) فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق نصوص المعاهدة. الطرح الأوكراني كان إبداعيا في هذه الناحية، حيث اعتمدت أوكرانيا في شكواها على الرواية الروسية التي قالت إن غزوها لأوكرانيا جاء في إطار وقف جرائم الإبادة الجماعية بحق سكان إقليم "لوغانسك ودونيتسك"، وهو ما نفته أوكرانيا وأرفقت بموجبه دعوى تطالب فيها محكمة العدل الدولية مناقشة المزاعم الروسية حول ارتكاب القوات الأوكرانية لجرائم إبادة جماعية. أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً باتخاذ تدابير مؤقتة تطالب روسيا من خلالها وقف اجتياحها للأراضي الأوكرانية، القرار صدر بموافقة 13 قاضي ورفض قاضيين (روسي وصيني). (الحوشي، الإشكالات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، 2022، صفحة 32)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدة نقاط:

– قرارات محكمة العدل الدولية التي تصدر بصيغة حكم تحمل طابع إلزامي ويعتبر عدم تنفيذها مخالفاً للقانون الدولي وينشأ عن ذلك مسؤولية دولية.

– قرار محكمة العدل الدولية صدر بناءً على الفقرة الأولى من المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (اتخاذ تدابير مؤقتة) قرار المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة لا يعني أنها حكمت لصالح أوكرانيا ضد روسيا وإنما يعني أن النظر في القضية مستمر ولم يبت فيها بعد، و التدابير المؤقتة تأتي في إطار الحفاظ على الحقوق الخاصة لأي من الطرفين.

– قرار المحكمة وإن كان ملزم ولكنه غير قابل للتنفيذ لافتقار محكمة العدل الدولية لمفهوم القوة التنفيذية أو الشرطة الدولية مما يعني أنه لا يوجد ما يلزم روسيا بالانصياع لقرار المحكمة والامتثال للتدابير المؤقتة. (يوسف، 2022، الصفحات 4-5)

وعليه من المناسب طرح السؤال الأتي: في مثل هذه الحالات ما هي الأدوات القانونية المتاحة؟

بناء على الفقرة الثانية من المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة يمكن للطرف الذي حكمت المحكمة لصالحة بأن يتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن يطالبه بالتحرك ضد الدولة التي لم تنفذ قرار المحكمة. حيث تنص المادة 94 على ما يلي: "إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم".

مجلس الأمن هنا له حرية تقدير الموقف يمكنه أن يستجيب للطلب أو يرفضه، في حالة قيام أوكرانيا بالتقدم بشكوى لدى مجلس الأمن ضد روسيا على خلفية عدم تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية ، فإن أي قرار سيتخذه مجلس الأمن ضد روسيا سيواجه بالتأكيد بفيتو روسي. (يوسف، 2022، صفحة 5)

المطلب الرابع: قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس الروسي بوتين

أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية في المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 17 مارس 2023، بشأن مزاعم جرائم حرب متعلقة بترحيل أطفال و "نقلهم بصورة غير قانونية" من أوكرانيا، حسبما قال رئيس المحكمة الجنائية الدولية، "بيوتر هوفمانسكي."

وقال السيد "هوفمانسكي" : **"محتويات مذكرات الاعتقال سرية لحماية الضحايا. و لكن مع ذلك، قرّر القضاة الإعلان عن وجود المذكرات، لمصلحة العدالة وللحيلولة دون وقوع جرائم في المستقبل."**

بدوره، شدد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "كريم خان" على أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم المزعومة وأهمية إعادة الأطفال إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم.

وأضاف" : **"لا يمكننا السماح بمعاملة الأطفال كما لو كانوا غنائم حرب. الحوادث التي حدّدها مكتبي تشمل ترحيل مئات الأطفال على الأقل من دور الأيتام ودور رعاية الأطفال. ونزعم أن العديد من هؤلاء الأطفال قد تم تبنيهم منذ ذلك الحين في الاتحاد الروسي."**

ولقد تم تغيير القانون في روسيا- بناء على المراسيم الرئاسية التي أصدرها الرئيس بوتين- للإسراع في منح الجنسية الروسية، مما يسهل عملية تبني هؤلاء الأطفال بواسطة العائلات الروسية.

وتابع السيد خان قائلا" : **"مكتبي يزعم أن هذه الأفعال، من بين أمور أخرى، تثبت وجود نية لإخراج هؤلاء الأطفال بشكل دائم من بلادهم. كان الأطفال الأوكرانيون- في الوقت الذي جرت فيه عمليات الترحيل هذه- أشخاصا محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة".**

كما أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة أمرا باعتقال رئيسة مفوضية حقوق الأطفال في روسيا "ماريا ألكسيفنا لفوفا-بيلوفا".

وقالت المحكمة لحظة إعلانها عن أوامر الاعتقال إن الأوامر تنص على مسؤولية كل من الرئيس بوتين والمفوضة" **عن جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني** "للأطفال من الأراضي المحتلة في أوكرانيا إلى روسيا. (جريمة الحرب الواردة بالمادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)

وذكرت المحكمة الجنائية الدولية أن "الجرائم ارتكبت في الأراضي المحتلة الأوكرانية على الأقل اعتبارا من 24 فيفري 2022"، مشيرة إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن السيد بوتين والسيدة لفوفا-بيلوفا يتحملان المسؤولية الجنائية الفردية". (المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق بوتين لمسؤوليته في جرائم حرب ارتكبت في أوكرانيا، 2023)

وما يمكننا ملاحظته بخصوص هذا القرار أن المحكمة حاولت تحييد دولة روسيا بشكل كامل عن جرائم الحرب والحرب القائمة، وخاصة عندما أقرت أن الرئيس الروسي بوتين هو من يتحمل ذلك تحت طائلة المسؤولية الجنائية الفردية الوارد بالمادة 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونجد أن المحكمة تريد التفريق بين الدولة الروسية والرئيس الروسي حتى لا تجعل الشعب الروسي والقيادة

الروسية متضامنة مع الرئيس بوتين، بالتالي، ربما تهدف بهذا خلق فرص أن يكون هناك انقسام داخل المؤسسة والقيادة الروسية. (البياري، 2023)

وتتماشى جميع هذه الادعاءات مع نظام روما الأساسي.

يشار إلى أن روسيا وأوكرانيا ليستا طرفا في نظام روما الأساسي الذي تم بموجبه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 1998. (أخبار الأمم المتحدة: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، 2023)

الخاتمة:

نخلص إلى القول بأن القانون الدولي وإن كان يجّرم الغزو الروسي لأوكرانيا ويعتبره غير مشروع إلا أنه يقف اليوم عاجزاً عن اتخاذ أي قرار يدين روسيا في مجلس الأمن أو يسمح للمجتمع الدولي باستخدام القوة لإعادة الاستقرار والسلم إلى أوكرانيا. القانون الدولي لا يزال يعتبر نظاماً قانونياً بدائياً وفي طور التطور إذا ما قارناه بالقوانين الوضعية الداخلية، فهو يفتقر لسلطة تنفيذية وتشريعية وسلطة احتكام إلزامية للقضاء (الاحتكام لمحكمة العدل الدولية اختيارياً). أضف إلى ذلك التركيبة الحالية لمجلس الأمن وحق الفيتو الذي تمتلكه الدول الخمسة دائمة العضوية يجعل من مجلس الأمن عاجزاً عن أداء مهامه الرئيسية المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين والاستقرار في المنطقة. لذلك فإن إنهاء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مرهون بالتحولات السياسية وتطورات المشهد على الأرض، ربما المسار التفاوضي و أوراق القوة على الأرض هي التي ستحدد مآل ومدة هذا الصراع، و ربما تكون هذه الأزمة رسالة للمجتمع الدولي وأعضائه كافة إلى ضرورة إعادة هيكلة الأمم المتحدة والنظام السائد بها بما يُمكّن القانون الدولي ويزيد من فاعليته ومنحه الأدوات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل.

وعليه نوصي ب:

1-العمل على وضع نظام دولي حقيقي للأمن الجماعي واقعي وقابل للتطبيق يتساوى فيه الضعيف والقوي الفقير والغني، يقوم على تحميل المسؤولية الدولية لمنتهكي قواعد القانون الدولي و وضع نظام عقابي ردعي يكفل تنفيذ الأحكام والالتزام بها في إطار دولي.

2 - على جميع الدول أن تحاول حل نزاعاتها بالطرق السلمية الموضحة بالمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة وألا تلجأ إلى استخدام القوة لحلها.

3 - على مجلس الأمن أن يضطلع بالمهام المنوطة به في حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى الدول دائمة العضوية ألا تسئ استخدام حق النقض لتحقيق مصالحها فقط وعلى حساب انتهاك مبادئ الأمم المتحدة وتهديد السلم والأمن الدوليين.

4 - على الجمعية العامة للأمم المتحدة العمل على تطبيق قراراتها في حفظ السلم والأمن الدوليين على أرض الواقع بمساعدة الدول الأعضاء.

5 - إن الاستثناءات المقررة لاستخدام القوة لردع أي عدوان وشيك وحال على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب ألا يتم التوسع فيه لعدم تهديد السلم والأمن الدوليين.

6 - نوصي جميع دول العالم خاصة الدائمين العضوية بمجلس الأمن ألا تسئ تفسير نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لخدمة أطماعها وتبرير عدوانها على الدول الأخرى ، فمعظم حالات العدوان تم تبريرها بالمادة 51 من الميثاق ، وأيضا معظم الحالات كان أحد أطرافها دولة دائمة العضوية. .

Bibliographie

المراجع باللغة العربية:

- *قادة مجموعة السبع يتعهدون "بمحاسبة" بوتين والالتزام بتوفير الدعم الذي تحتاجه كييف*. (11 أكتوبر, 2022). تاريخ الاسترداد 16 أفريل , 2023، من فرانس 24: https://bit.ly/3MmWlcx

أخبار الأمم المتحدة: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. (17 مارس, 2023). تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2023، من موقع الأمم المتحدة.

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أوت 1949، وأيضا البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977. (بلا تاريخ).

إسلام البياري. (23 مارس, 2023). *قراءة قانونية حول قرار الجنائية الدولية بالقبض على الرئيس الروسي بوتين*. تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2023، من الجزيرة.

أندبندت عربية. (13أكتوبر, 2022). الأمم المتحدة تدين الضم الروسي غير القانوني لمناطق أوكرانية

ترينذز، البرامج البحثية للدراسات العسكرية ومستقبل الحروب. (19أكتوبر, 2022). Récupéré sur *الحرب الروسية الأوكرانية إلى أين؟*

الحرب الروسية الأوكرانية إلى أين؟، البرامج البحثية للدراسات العسكرية ومستقبل الحروب. (19 أكتوبر, 2022). تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2023، من ترينذز.

الحوشي, ف. ف. (سبتمبر, 2022). الإشكالات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية. *مجلة العلوم السياسية والقانون*, *7*(المجلد 33), pp. 8-43.

المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق بوتين لمسؤوليته في جرائم حرب ارتكبت في أوكرانيا. (17 مارس, 2023). تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2023، من فرانس 24.

جريمة الحرب الواردة بالمادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (بلا تاريخ).

حداد, أ. (ديسمبر, 2017). الأزمة الأوكرانية أنموذجا :الحروب الهجينة. *مجلة مدارات سياسية*, pp. 114-129.

حسام هنداوي. (1994). *حدود سلطات مجلس الأمن*. القاهرة: دار النهضة العربية.

حسين, أ. (سبتمبر, 2022). الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي. *مجلة* (Éd. ا. ا والإقتصادية) *للدراسات الإستراتيجية والعسكرية*, *4* (16), pp. 235- 261.

حوسين, ب. (2022). الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية :الحرب الروسية الأوكرانية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*, *15* (3), pp. 243-265.

س ,سميرة .(2023 ,جانفي). جيوسياسية الأزمة الأوكرانية الروسية. *مجلة قضايا آسيوية ,الرابع*(15), pp. 33-34.

ص .ع ,صابر .(2022 ,جويلية). الزمة الروسية الأوكرانية(الأسباب والتداعيات). *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية*(35), pp. 79-97.

أ .ا ,صديق .(2022 ,سبتمبر). الحروب الهجينة :أداة لإدارة الصراع الروسي الغربي حول أوكرانيا. *مجلة الديمقراطي* .ا .ا) Éd.), *اتجاهات سياسية*(20), pp. 30-45.

عصام عبد الشافي. (3 ماي, 2022). *الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي*. تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات.

علي راشد بن نايع الطنيجي. (2022). أزمة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الحرب الروسية الأوكرانية. (9)، الصفحات 125-154.

فتحي فتحي جاد الله الحوشي. (مارس, 2022). الهجوم الروسي على أوكرانيا: هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟ *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية* (14)، الصفحات 59-83

ا ,نائلة .(2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية. *مجلة المعيار ,27* (1), pp. 491-494.

م ,يوسف .(2022 ,12أفريل). *الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتداعياته من منظور القانون الدولي*. Consulté le 16أفريل 2023, sur المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

المراجع باللغة الفرنسية:

Putin warns over Western long-range weapons. (2022, June 6). Retrieved April 16, 2023, from BBC.

Russian Offensive Campaign Assessment. (2022, October 10). Consulté le April 16, 2023, sur ISW: https://bit.ly/3Vigep6

Chotiner, I. (2022, October 11). How Close Is Vladimir Putin to Using a Nuclear Bomb? *The New Yorke* .

Conflict in Ukranie. (2022, september). Retrieved from the center for preventive action.

DeYoung, K. (2022, October 10). Ukraine war at a turning point with rapid escalation of conflict. *The Washington Post* .

Onishie, A. E. (2022, Oct 2). Ukranian Troops Hunt Demoralized Russian Stragglers in Seized City. *New York Times* .

Russia says it is changing its war aims in Ukranie. (2022, March 28). *the Economist* .

Sabbagh, D. (2022, June 19). Russia-Ukraine war could last for years, say western leaders. *the Guardian* .

Tankersley, D. E. (2022, Septembe 25). *U.S. Warns Russia of 'Catastrophic Consequences' if It Uses Nuclear Weapons*. Retrieved April 16, 2023, from the New York Times: https://nyti.ms/3Vn0h0T